إدارة المخاطر المالية في القطاع المصرفي وفقا لمعايير بازل III – دراسة حالة بنك الجزائر خلال الفترة(2018– 2022)

(Financial risk management in the banking sector in accordance with Basel III standards - Bank of Algeria case study for the period (2018-2022)

ط د جلايلية نورية [1] ، د بلعشي عبد المالك[2]

[1] جامعة محمد الشريف مساعدية، مخبر مالية، محاسبة، جباية و تأمين – سوق أهراس(الجزائر)، n.djelailia@univ-soukahras.dz

[2] جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس(الجزائر)، a.belaachi @univ-soukahras.dz

تاريخ الارسال: 2024/01/16 **تاريخ القبول:** 2024/03/29 **تاريخ النشر:** 2024/03/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى ضرورة تطبيق معايير بازل III من أجل توفير إدارة فعالة للمخاطر المالية و تعزيز صلابة و مرونة القطاع المصرفي، من خلال زيادة متطلبات رأس المال كضمان لحماية النظام المصرفي من التعرض للمخاطر المحتملة التي تواجهه . وباستخدام مختلف الإحصائيات و الجداول توصلت الدراسة إلى قيام بنك الجزائر بسن نصوص تنظيمية تتلائم نسبيا مع المتطلبات الاحترازية المطبقة على المصارف و المؤسسات المالية بموجب معايير بازل III ، و العمل على عصرنة نظام الإشراف من أجل مقاربة أفضل لمستوى تطابق نظام الإشراف في الجزائر مع معايير بازل من أجل رقابة مصرفية فعالة .

كلمات مفتاحية: إدارة المخاطر ، المخاطر المالية ، معايير بازل III ، المتطلبات الاحترازية ،الرقابة المصرفية الفعالة

تصنيفات JEL : G320 ، G28 ، G38

Abstract :

This study aims to apply Basel III standards in order to provide effective financial risk management and enhance the robustness and flexibility of the banking sector, by increasing capital requirements as a guarantee to protect the banking system from the potential risks it faces.

Using various statistics and tables, the study found that the Bank of Algeria had enacted regulatory texts that were relatively compatible with the precautionary requirements applicable to banks and financial institutions under Basel III standards, and was working to modernize the supervision system in order to better approach the level of conformity of Algeria's supervision system with Basel standards for effective banking control .

Keywords: Risk management, financial risk, Basel III standards, precautionary requirements , Effective banking oversight

JEL Classification Cods: G320, G28 ،G38

المؤلف المرسل. جلايلية نورية، الإيميل: n.djelailia@univ-soukahras.dz

المقدمة:

نظرا للتطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي بفعل العولمة و تزايد حدة المنافسة و التقلبات الراهنة في الأسواق المالية الدولية و مع الانتشار الكبير للمنتجات المالية و التوسع في عمليات التوريق أدى هذا إلى تزايد المخاطر المالية و خاصة مخاطر الإئتمان ومخاطر السيولة ، فأصبحت قدرة البنوك على إدارة المخاطر بشكل وقائي أمرا حاسما لتعزيز صلابتها و سلامتها المالية و تحقيق استقرار النظام المالي و المصرفي .و بما أن لجنة بازل هي اللجنة المعنية بالمقام الأول بوضع قواعد دولية لرسملة المصارف و إدارة مخاطرها منذ اتفاقية بازل I وصولا إلى اتفاقية بازل II والتي كشفت الأزمة المالية العالمية سنة2008 عن العديدمن نقاط الضعف بها في عملية إدارة المخاطر ووجود ثغرات يمكن أن تؤدي إلى أزمات مالية في المستقبل ،تعالت الأصوات المنادية بتركيز الجهود لتبني وسائل و آليات من شأنها أن تؤمن لها أفضل مستويات التحوط تجاه المخاطر المالية التي من الممكن أن تتعرض لها مستقبلا ضمانا لسلامة القطاع المصرفي و صلابته فجاءت اتفاقية بازل III استكمالا للجهود التي تبذلها اللجنة في مجال الرقابة و إدارة المخاطر و الحوكمة و الشفافية في القطاع المصرفي .

وقد حاولت الجزائر عن طريق بنكها المركزي تطبيق معايير احترازية في مجال إدارة المخاطر من خلال إصدار النظام 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002 الذي يتضمن نظام المراقبة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية من خلال أنظمة متعلقة بتقدير وتحليل المخاطر و الأنظمة الخاصة بمراقبتها و التحكم فيها ، بالإضافة إلى تطبيق معايير لجنة بازل وبناء على ما سبق ارتأينا طرح الإشكالية التالية :

إشكالية البحث: يتمثل التساؤل الرئيسي الذي سنحاول الإجابة عليه من خلال هذه الدراسة، في :

إلى أي مدى تتوافق القواعد الاحترازية التي أصدرها البنك المركزي الجزائري مع اتفاقيات بازل III في مجال إدارة المخاطر المالية ؟

تماشيا مع هذا التساؤل الرئيسي ، يمكننا صياغة الأسئلة الفرعية التالية :

- ماهي أسباب إنشاء معايير بازل III ؟
- فيما تتمثل المعايير التي أصدرتها بازل III في مجال إدارة المخاطر المالية ؟
- كيف ساهمت معايير بازل III في التقليل من المخاطر المالية لدى القطاع المصرفي الجزائري ؟
- ماهو واقع تطبيق القطاع المصرفي الجزائري لمعايير بازل III في مجال إدارة المخاطر المالية؟

فرضيات الدراسة : من أجل الإجابة على الإشكالية فقد اعتمدنا على الفرضية الرئيسية التالية :

الفرضية الأولى : التعديلات التي جاءت بها بازل 3 كانت نتيجة الثغرات ونقاط الضعف في معايير بازل II .

الفرضية الثانية : ساهم التطبيق النسبي لمعايير بازل III **في** تعزيز صلابة القطاع المصرفي الجزائري و التقليل من المخاطر المالية

الفرضية الثالثة : قام بنك الجزائر بتكييف أنظمته بهدف تبني أفضل الممارسات الدولية لضمان استقرار القطاع المصرفي .

أهداف الدراسة : يهدف هذا البحث إلى

- تحديد أنواع المخاطر المالية التي يتعرض لها القطاع المصرفي ؛

- ❖ التركيز على أهمية معايير بازل III و المعايير الجديدة التي جاءت بها لتحقيق الصلابة المالية و سلامة القطاع المصرفي ؛
- ❖ التركيز على اهتمام معايير بازل في مبادئها بإدارة المخاطر ؛
- ❖ تحديد دور معايير بازل III في الرقابة على المخاطر المالية في القطاع المصرفي ؛

أهمية الدراسة :

- ❖ إن معرفة المخاطر و كيفية تجنبها و إدارتها من خلال أساليب و تسمح بتحديد مستوى المخاطرة ،أصبح عامل رئيسي لسلامة القطاع المصرفي و استقراره ؛
- ❖ أصبح موضوع الإدارة الفعالة للمخاطر محل نقاش كبير في القطاع المصرفي و هذا خاصة بعد الأزمة المالية ؛
- ❖ إن معايير بازل III من أهم الأساليب الحديثة في إدارة البنوك ، و يجب مسايرتها لضمان سلامة و استقرار القطاع المصرفي ؛
- ❖ عدم وجود إدارة فعالة للمخاطر المالية خاصة أدى إلى حدوث العديد من الأزمات المصرفية ؛

منهج الدراسة : تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة بهدف جمع البيانات و الحقائق التي تتعلق بطبيعة الموضوع ، و لتدعيم الموضوع أكثر في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2018-2022) .

1–إدارة المخاطر المالية

تعتبر المخاطر المالية أهم نوع من المخاطر التي تواجهها المنظمة ، على غرار المخاطر التشغيلية ، فالمخاطر المالية ترتبط أساسا بالقرارات الاستثمارية أو بمزيج الأصول المختلفة للمنظمة ،كما ترتبط بالقرارات التمويلية أو بهيكل التمويل الخاص فهي تنشأ نتيجة استخدام أموال الغير في تمويل احتياجات المنظمة و هو ما يطلق عليه بالرافعة المالية ، فعدم التوافق بين قرارات الاستثمار مع قرارات التمويل هو الذي يخلق فجوة بين عوائد الاستثمار وتكاليف التمويل و من ثم تعجز المنظمة على التصدي لهذه التكاليف كمخاطر مالية (**طبيب، 2017، صفحة 14**).

1–1–مفهوم المخاطر المالية

يرى **Petty,J,et al 1982** أن المخاطر المالية هي مقياس نسبي لمدى التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا.

ويرى**Peters,D 1997** أن الخطر المالي يعني أن هناك فرصة لحدوث خسارة مالية ، و أن مصطلح الخطر يستخدم إشارة إلى التغير الذي يمكن أن يحدث في العوائد المصاحبة لأصل معين."

ويرى **Watsham,T,1998** أن مفهوم الخطر يشير إلى عدم التأكد المحسوب بشكل كمي، وأن الخطر المالي يرتبط بالتغير المرغوب في قيمة المتغير المالي." (**بروال، 2011، صفحة 80**)

و تعرف أيضا بأنها : " تلك المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة و تنشأ عنها خسائر نتيجة متغيرات اقتصادية مثل : التقلبات في أسعار الفائدة و أسعار صرف العملات الأجنبية و المشتقات المالية و مخاطر السيولة و مخاطر الائتمان (**Odoya, S, Omwono, & Okinyi, 2014, p. 172**)"

1-2 : أنواع المخاطر المالية

تؤدي المخاطر المالية إلى احتمال حدوث خسائر بسبب عدم تحقيق هدف مالي، ويعكس الخطر عدم اليقين بشأن أسعار الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة وأسعار السلع الأساسية وأسعار الأسهم وجودة الائتمان والسيولة وإمكانية حصول المنظمة على التمويل.(**Woods & Dowd, 2008, p. 05**)

- **مخاطر السيولة** : حيث يوضح لنا هذا النوع من المخاطر العلاقة بين متطلبات السيولة للمصرف بهدف تلبية سحوبات المودعين و انتهاز الفرصة من أجل منح قروض وزيادتها مقارنة بالمصادر الفعلية أو المحتملة للسيولة ، وهذا عن طريق بيعها للموجودات أو تسييل بعض الموجودات التي تمتلكها بخسارة (**الشمري، 2013، صفحة 69**) .
- **مخاطر السوق** : ويمكن تعريفها بأنها الخسارة التي يمكن أن تحدث نتيجة تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية وتشمل (مخاطر معدل الفائدة ، مخاطر سعر الصرف ، مخاطر تغيرات أسعار الأسهم بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بأسعار المواد الأولية (**أوصغير، 2018، صفحة 38**) .
- **مخاطر الائتمان**: المخاطر المالية المرتبطة بإمكانية التخلف عن السداد من قبل طرف مضاد. عادة ما تكون مخاطر الائتمان بسبب فشل العملاء في دفع ثمن السلع الموردة بالائتمان(**Woods & Dowd, 2008, p. 06**)
- **مخاطر الرفع المالي** : و يقصد بها زيادة نسبة الأموال المقترضة إلى رأسماله الكلي و التي تؤدي إلى زيادة المخاطرة كلما زادت هذه النسبة (**الشمري، 2013، صفحة 73**) ، فالرفع المالي يؤدي إلى درجة عالية من المخاطر التي يواجهها المساهمون ، و هذا يؤدي إلى زيادة الالتزامات على المنشأة و يزيد من احتمال عدم القدرة على تسديد الديون (**عليوي، 2019، صفحة 34**).

1-3 مفهوم إدارة المخاطر

إن الخطر يتعلق بالأشياء غير المحظوظة (**unfortunate things**) و التي يمكن أن تواجهها المنظمة في المستقبل .أما إدارة الخطر فتتعلق بالاعتراف عن ماهي هذه الأحداث ، مقدار شدتها أو وطأتها و كيفية السيطرة عليها .

يعرف الدكتور خالد وهيب الراوي إدارة الخطر بأنها : تحديد ، تحليل ، و السيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الايرادية للمشروع . (**الراوي، 2009، الصفحات 9-10**)

ويعرفها الدكتور طارق عبد العال حماد كمايلي : " إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطرة ، عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة و تصميم إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى " (**العال، 2003، صفحة 51**)

كما تعرف بأنها مدخل علمي للتعامل مع المخاطر بتحديد الخسائر المحتملة و تصميم و تطبيق الإجراءات التي تقلل حصول الخسارة أو التأثير المالي للخسائر التي يمكن أن تحدث (**الشمري، 2013، صفحة 41**) .

2– الإطار المفاهيمي لمقررات بازل III

2–1التطور التاريخي للجنة بازل

شدد التخلف عن السداد لبنك **Herstatt Bank** وبنك **Franklin National Bank**في ألمانيا وأمريكا في عام 1974 على الحاجة إلى قواعد بنكية أكثر صرامة وإطار قانوني سليم لتقليل المخاطر ذات الصلة المرتبطة بالبنوك. استجابت الحكومات والهيئات التنظيمية المصرفية بشكل مشترك لحالات الإفلاس هذه من خلال عدم اتساق اللوائح المصرفية الصارمة مع المبادئ التوجيهية التي قدمتها لجنة بازل للرقابة المصرفية (**BCBS**). تأسست هذه اللجنة في عام 1974 من قبل الدول الأعضاء في مجموعة العشرة (مجموعة من البلدان ذات أكبر عشرة اقتصاديات في العالم) (**Bachir, Khan, Sajid, & Sorooshian, 2023, p. 02**)

أبرمت اتفاقات رئيسية تعرف باسم بازل I وبازل II وبازل III. تم الاتفاق على أول لوائح بازل في عام 1988، وأدخلت تعديلات وتحسينات مختلفة على اللوائح منذ المشروع الأول،فكانت اللوائح في بازل I تتعلق بشكل أساسي بإدارة مخاطر الائتمان، ثم تم وضع إطار بازل II في عام 2004، حيث تم إدخال تحسينات على بازل I . كان اتفاق بازل II يتعلق أساساً بمتطلبات رأس المال، وإدارة المخاطر، والإفصاح من طرف المصارف المركزية ومع ذلك، نظرًا لأن اللوائح كانت بها نقاط ضعف مختلفة أدت إلى الأزمة المالية العالمية 2008/2007، فقد تم إجراء المزيد من التحسينات في اتفاقية بازل III في عام 2010 ومع ذلك تم تنفيذ اللوائح بالفعل في عام 2013. وفي الوقت الراهن، يتعين على جميع المصارف في جميع أنحاء العالم الامتثال لأنظمة بازل الثالثة (**Lei & Yuan, 2021, pp. 65–66**) حدد بازل الأول والثاني إجمالي رأس المال للأصول المرجحة بالمخاطر (TCTR) أيضًا نسبة كفاية رأس المال (CAR) عند 8٪، بينما زاد بازل الثالث هذه النسبة إلى 10,5% للبنوك و كانت معايير بازلIII هي استكمال للجهود التي تبذلها اللجنة لتحسين أطر القواعد التنظيمية للبنوك فهي تطمح من خلال مجموعة من المقاييس الإصلاحية لتعزيز القوانين و الرقابة و إدارة المخاطر و الحوكمة و الشفافية في القطاع المصرفي .

2–1–1اتفاقيات بازل III :

إن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أظهرت العديد من النقائص في معيار بازل2 منها :(**VISNOVSKY, 2017**)

- نظرًا لحساسية المخاطر، فإن بازل 2 هو تنظيم مساير للتقلبات الدورية (أقل الإنصاف عندما يكون الوضع جيدًا، والمزيد من الإنصاف عندما يتدهور الوضع برأس مال نادر ومكلف آنذاك؛
- نقص وزن بعض المخاطر (مخاطر السوق أو المنتجات المعقدة – التوريق)؛
- على الرغم من أن بازل II أدخل الركيزة 2، فإن معيار بازل ليس سوى معيار رأسمالي بينما المخاطر لا تقتصر على قضايا رأس المال ؛

- قامت اللجنة بإصدار معايير بازل III كمحاولة لإجراء تعديلات على معيار بازل II من أجل تعزيز صلابة المصارف تجاه الصدمات المتكررة على المستوى المالي و الاقتصادي ، حيث أن معايير بازل III أخذت بعين الاعتبار كل المخاطر النظامية التي يتعرض لها القطاع المصرفي كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل(01): معايير بازل 3 تأخذ بعين الاعتبار كل المخاطر المالية المصرفية

Source : **Frédéric VISNOVSKY**, **Bâle 1**, **2**, **3 … de quoi s'agit-il ?**, **ACPR** ,(**Grenoble** : France **Séminaire national des professeurs de BTS Banque Conseiller de Clientèle**, **le 25 janvier 2017**).

وقد تم طرح معايير جديدة لرأس المال و المديونية و السيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي على التعامل مع الضغوط الاقتصادية و المالية و تم تقسيمها إلى مستويين رئيسيين هما :

- **المستوى الجزئي** : من خلال تدعيم قدرة المؤسسات المالية على مواجهة المخاطر المحتملة ، و بالتالي إمكانية تجنب الأزمات .
- **المستوى الكلي** : أي على مستوى النظام المصرفي من خلال تقديم توصيات لتوجيه العلاقة التي تربط البنوك و المؤسسات المالية فيما بينها ، مع التركيز على البنوك ذات الوزن الكبير و تشديد الرقابة عليها لأن تعرضها للإفلاس يؤدي إلى تبعات وخيمة سواء على مستوى النظام المصرفي المحلي أو الدولي . (**بوسنة، 2013، الصفحات 139-140**)

2-1-2الإصلاحات المختلفة لاتفاقية بازل III لإدارة المخاطر :

- **التعديلات على معيار كفاية رأس المال** : يعد رأس المال أداة مهمة تعزز من قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية و الاقتصادية و المخاطر المرتفعة التي يمكن أن تتعرض لها ، و الملاءة المالية لها أهمية كبيرة في سلامة المراكز المالية للبنوك ، و تعتبر

كفاية رأس المال من أهم النسب المستخدمة لقياس الملاءة المالية (**الاستقرارالمالي، 2023، صفحة 66**) ويمكن التطرق إلى التوصيات الخاصة بها كمايلي :

أ.**تحسين نوعية قاعدة رأس المال** :حسب اتفاقية بازل II قدر معدل كفاية رأس المال بـ **8 %** ، الذي تم إعادة النظر في نسبته و بتعبئة أموا ل خاصة إضافية لامتصاص الخسائر خلال الأزمات، تمثلت في احتياطي إضافي أول مساند لمعدل كفاية رأس المال ليصل إلى 10.5 **%** والثاني للتحوط من التقلبات الدورية (**أوصغير، 2018، صفحة 113**) ،حيث تم الرفع من احتياطاتها "الصلبة " المؤلفة من الأسهم و الأرباح من **2 %** وفق بازل 2 **إلى 4.5 %** ، مع تخصيص شريحة إضافية تقدر بـ **2.5 %** ليصبح إجمالي رأس المال الممتاز " الصلب " **7 %** و هذا لمواجهة الصدمات المحتملة ، وقد نصحت اللجنة البنوك الكبيرة بإمكانية رفع النسبة حتى فوق 7**%** لتجنب حدوث انهيار للنظام المصرفي (**سعيدي، 2017، الصفحات 58–59**). كما يبينه الجدول الموالي

الجدول(01): متطلبات رأس المال و رأس المال التحوط

	حقوق المساهمين (بعد الخصومات)	الشريحة الأولى لرأس المال	إجمالي رأس المال
الحد الادنى	% 4.5	% 6	%8
رأس المال التحوط	%2.5		
الحدالأدنى + رأس المال التحوط	%7	%8.5	%10.5
حدود رأس مال التحوط للتقلبات الدورية	% 2.5 - % 0		

المصدر : بريش عبد القادر ، زهير غراية ، مقررات بازل 3 و دورها في تحقيق مبادئ الحوكمة و تعزيز الاستقرار المالي و المصرفي ، مرجع سابق ، ص112 .

لتصبح معادلة كفاية رأس المال كمايلي :

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{صافي الأموال الخاصة+رأس المال التحوط}}{\text{الأصول المرجحة بالمخاطر}} \geq 10.5\ \%$$

ويمكن أن يصل الحد الأدنى إلى **13**% أو **15.5** % إذا ماقررت البنوك تخصيص أموال خاصة بغرض مجابهة الأزمات و المخاطر النظامية أو إذا ما صنفت ضمن المؤسسات ذات الأهمية النظامية . (**حميدي، 2019، صفحة 17**) وفي الجدول الموالي مقارنة بين بازل 2 و بازل III من حيث متطلبات رأس المال (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر) .

الجدول(02): مقارنة بين بازل 2 و بازل III من حيث متطلبات رأس المال

متطلبات رأس المال (كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر)							
	الأسهم العادية			رأس المال الأساسي (T1)		رأس المال الإجمالي	
	النسبة الدنيا	النسبة الإضافية	النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة المطلوبة	النسبة الدنيا	النسبة المطلوبة
بازل II	%2			%4		%8	
بازل III	%4.5			%6	%8.5	%8	%10.5

Source: Jaime Caruana : Bâle III:vers un système financier plus sûr ; À l'occasion de la 3e Conférence bancaire internationale Santander Madrid, le 15 septembre 2010 ,p08.

ب.**إدارة مخاطر السيولة** : اهتمت لجنة بازل للرقابة المصرفية منذ 2008 إلى غاية 2014 بإرساء إطار رقابي عالمي لإدارة مخاطر السيولة و هذا لضمان وجود قدر كاف من السيولة و القدرة على إدارة المخاطر المتعلقة بها ، و يتكون هذا الإطار من أربعة ركائز أساسية تتمثل فيمايلي :

- ✓ **مبادئ الإدارة الحصيفة و الرقابة على مخاطر السيولة** : قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بوضع سبعة عشرة مبدأ لضمان الرقابة على مخاطر السيولة من بينها اثني عشر مبدأ تتناول دور المصارف في إدارة مخاطر السيولة ، و أربعة مبادئ خاصة بدور السلطات الإشرافية ، و مبدأ ينظم عملية الإفصاح (**عبدالمنعم، 2019، صفحة 08**) .
- ✓ **مؤشر السيولة** :تقوم البنوك بالاستثمار في أذون الخزانة و السندات الحكومية بهدف زيادة معدلات السيولة بالبنوك ، مع ضرورة توفر السيولة الكافية للوفاء بالالتزامات النقدية المستحقة على البنك خلال 30 يوما التالية : (**سعيدي، 2017، صفحة 59**) وكل بنك مسؤول عن إدارة السيولة من خلال تأسيس إطار قوي لإدارة مخاطرها و المحافظة على مستوى كاف منها ،أقرت اتفاقية بازل III نسبتين لإدارة مخاطر السيولة على المدى القصير و المدى الطويل و تتمثل النسبتين في : (**جيدال، 2023، الصفحات 110-111**)

- **نسبة السيولة للمدى القصير** : **LCR Liquidity coverage ration** تسمح هذه النسبة بجعل البنك يلبي متطلباته من السيولة للمدى القصير وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة قصيرة الأجل LCR} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال 30 يوم}} = 100\ \%$$

- **نسبة السيولة للمدى الطويل: NET STABLE FUNDING RATION NSFR** تسمح هذه النسبة بتوفير موارد مستقرة للبنك من أجل مواصلة نشاطه بشكل سليم لمدة سنة و تحسب بنسبة مصادر التمويل لدى المصرف (المطلوبات و حقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر ويجب أن لا تقل عن 100 **%** ،و تحسب كمايلي (**عبدالمنعم، 2019، الصفحات 30-31**) :

$$\text{نسبة السيولة طويلة الأجل NSFR} = \frac{\text{الموارد المستقرة المتاحة لسنة}}{\text{حاجة التمويل المستقر لسنة}} \geq 100\ \%$$

✓ **مصفوفة رصد مخاطر السيولة** : Liquidity Risk Monitoring Metrics

مؤشر الرافعة المالية : تعتبر نسبة الرافعة المالية مقياس داعم لأساليب قياس المخاطر وفقا لمقررات بازل2،حيث تزيد الرافعة المالية العالية من الربحية المحتملة للبنك، ولكن أيضًا المخاطر التي يتعرض لها، وفي نفس الوقت الخسائر المحتملة،و للتقليل من المخاطر أدخلت بازل III نسبة رافعة مالية بحد أقصى 3% (**ATTAR & ATMANI, 2013, pp. 26-27**). بالنظر إلى نسبة رأس المال التي يتعين على البنوك الحفاظ عليها، يمكن وصف لوائح بازل III بأنها أكثر تحفظًا بطبيعتها لأنها دفعت إلى الحفاظ على رأس مال أعلى مما هو مطلوب بموجب بازل II ويقدر الخبراء أن الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي كان من الممكن أن ينخفض بنسبة تتراوح من 0,5% إلى 1,5% بسبب زيادة الحذر الممارس

في إطار اتفاق بازلIII. ومع ذلك، فإن هذا أعتبر أمر ايجابي، بالنظر إلى الحماية الموسعة للنظام المالي بأكمله المكفولة بموجب بازل III .

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال}}{\text{إجمالي أصول الميزانية و خارجها}} \geq 3\ \%$$

ت. **اختبارات الضغط** : من توصيات لجنة بازل بوضع البنوك تقنيات لتحديد و قياس مخاطر التركز (مناطق جغرافية – قطاع اقتصادي) وذلك بإتباع اختبارات التحمل ، حيث يقوم البنك بإعداد سيناريوهات صدمات محددة و ذلك لقياس قدرة البنك على امتصاص هذه الصدمات لمواصلة البنك عملياته دو ن آثار سلبية كبيرة (**شهيدي و حدوش، الفصل الرابع 2016، صفحة 31**). تعتبر اختبارات الضغط جزء من إدارة المخاطر الداخلية التي تنذر بأي نتائج سلبية غير متوقعة تتعلق بمجموعة واسعة من المخاطر.

ث. **إدخال وسادة مضادة** : «**coussin contra –cyclique**» و تتمثل في السماح للمنظمين ا لوطنيين بوضع احتياطات لمواجهة التقلبات الدورية ، وهذا اعتمادًا على الظروف الاقتصادية المحلية و يجب تكوين هذا الاحتياطي خلال فترات النمو المصرفي الإيجابي.(**ATTAR & ATMANI, 2013, p. 17**) وتتراوح هذه النسبة بين 0 **%**إلى 2.5 % من رأس المال خارج الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (**بن طلحة و معوشي، 2015، صفحة 149**).

ج. **تغطية المخاطر** : قدمت اللجنة توصيات حول ضرورة زيادة التركيز على عملية إدارة المخاطر خاصة المتعلقة بمخاطر الطرف المقابل و الناتجة عن عدم الوفاء بالتزاماتهم خاصة في حالة عقود المشتقات المالية ، وركزت اللجنة على أهمية الاعتماد على بيانات حديثة أثناء عملية تقدير المخاطر ، مع تحفيز البنوك على اعتماد أسلوب التقييم الداخلي للمخاطر . (**بوسنة، 2013، صفحة 141**) وقد شملت اتفاقية بازل IIIأغلبية المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك وهي المخاطر الائتمانية ، المخاطر التشغيلية ، مخاطر السوق ،مخاطر السيولة ، مخاطر النظام و خطر الرافعة المالية ،مقارنة باتفاقية بازل II فهي أضافت مخاطر السيولة و مخاطر الرافعة المالية ووضعت لهما نسبتين مستقلتين ، مخاطر النظام وضعت له احتياطي تحوط و احتياطي تحوط ضد التقلبات الاقتصادية الحيلولة دون إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب ، فيؤدي هذا إلى التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو و الازدهار ، بينما تمتنع عن الإقراض أيام الركود فيتعمق أكثر و يطول مداه الزمني . (**إضاءات، 2012**)

ح. **توصيات خاصة بالبنوك ذات الحجم الكبير** : تبحث اللجنة في المعايير الكيفية و الكمية التي تسمح لها بتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية ، وهذا من أجل معاملتها معاملة خاصة وهذا نتيجة الأزمة التي يمكن أن تؤدي إلى إفلاس أحد تلك البنوك (**بوسنة، 2013، صفحة 143**)

و يمكن توضيح استجابة معايير بازل III للنقائص التي ظهرت في معايير بازل II كما يلي :

الشكل(03): استجابة معايير بازل III لنقائص بازل II

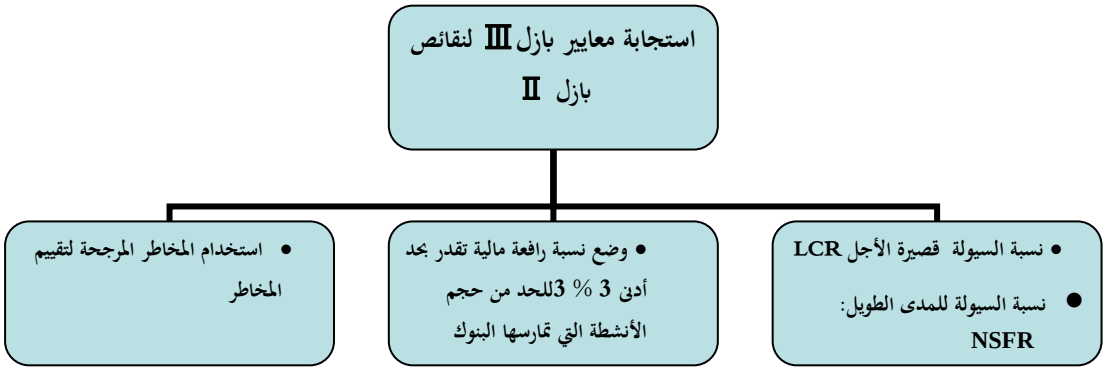

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على : Lei Lei. , Yuan Yue , **Financial risk management based on Basel III**, Journal of Financial Engineering and Risk Management (2021),Clausius Scientific Press, Canada,Vol No :4,pp :65-69 .

2-1-3 : أهم مبادئ بازل III

تم إدخال تعديلات على بازل II لتدارك النقائص من خلال إصدار معايير بازل III التي تضمنت مبادئ أساسية تمثلت في : **(معاريف و شيخي، 2019، صفحة 35)**

المبدأ الأول:الحرص على زيادة احتياطي رأس المال في البنوك وتحسين نوعيته.

المبدأ الثاني : التركيز على جل المخاطر التي تواجهها البنوك دون الاستصغار أو عدم الاهتمام ببعضها.

المبدأ الثالث :زيادة الحرص على ضرورة التصريح الكلي والشامل بجميع المخاطر التي تواجه البنوك بغض النظر عن حجمها.

2-1-4 : أهم الانتقادات التي وجهت لمعايير بازل III

من بين أهم الانتقادات التي وجهت لمعايير بازل III في مجال إدارة المخاطر مايلي :(**Siskos**, (**2019**, **pp. 6-7**)

- الإطار الحالي لم يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المخاطر الناتجة عن التطورات في النظام المالي ؛
- من أجل وضع إطار مناسب لإدارة المخاطر المالية الذي يخدم المؤسسة المصرفية يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل مثل : الحجم ، الهيكل ، ملف المخاطر ، التعقيد ، الأهمية الاقتصادية للمؤسسة المصرفية ؛
- لم تتمكن بازل IIIمن إنشاء هيكل تنظيمي مستقر لإدارة المخاطر ؛
- بازل لم تغير نظام ترجيح المخاطر وبالتالي تستمر البنوك في البحث عن أسهم عادية مقابل أصولها المرجحة بالمخاطر ؛
- التحدي كان يتمثل في الحد من المخاطر غير المتوقعة في حين ركزت معايير بازل على أغلب المخاطر المتوقعة ؛

3-واقع تطبيق اتفاقية بازل 3 في النظام المصرفي الجزائري :

عقب الأزمة المالية العالمية في 2008 ازداد اهتمام البنوك المركزية بدورها في تحقيق الاستقرار المالي من خلال السياسات الاحترازية التي أضيفت لمهامها حرصا منها على أهمية تقييم و متابعة المخاطر النظامية بشكل مستمر و تفعيل أدوات السياسة

الاحترازية الكلية للحد من هذه المخاطر، هذا ما يفسر احتلال محور إدارة المخاطر و الامتثال نسبة 27.5 % من إجمالي المحاور التي تم إصدار تعليمات بشأنها من طرف البنوك المركزية العربية عام 2022 و هذا من أجل تطوير إدارة المخاطر لتواكب التطورات و المستجدات و أفضل المعايير و الممارسات الدولية ،تعتبر مخاطر الإقراض و السيولة أهم المخاطر النظامية التي يتم مراقبتها عن كثب خاصة بعد الأزمة الصحية التي أثرت على قدرة السداد للقروض بالإضافة إلى تذبذب نمو الودائع .

خلال سنة 2022 لم يقم بنك الجزائر باستخدام أي من أدوات رأس المال باستثناء إلزام البنوك بإعادة تكوين هامش رأس المال الإضافي الذي سبق تأجيله بسبب أزمة جائحة فيروس كورونا و ذلك ابتداء من مارس 2022 ، و كذلك متطلبات السيولة التي سبق تخفيضها عن الحد الأدنى من 100 %إلى 60 % ، وتم إلزام البنوك بإعادة رفعها إلى 100 % ابتداء من مارس 2022 (**بنك الجزائر، 2022، صفحة 46**).

في نهاية سنة 2022 تضم شبكة المصارف في الجزائر 1626 وكالة منها 1226 وكالة تابعة للمصارف العمومية والتي تضم 10 وكالات مخصصة للصيرفة الإسلامية و 400 وكالة تابعة للمصارف الخاصة منها 59 وكالة مخصصة للصيرفة الإسلامية ، أما بالنسبة للمؤسسات المالية فقد بلغ عدد وكالاتها 99 وكالة ، والملاحظ أن أغلب مكونات القطاع المصرفي الجزائري هي بنوك و مؤسسات مالية تابعة للقطاع العام ،وقد سجل إجمالي وكالات النظام المصرفي و المؤسسات المالية عام 2022 ،1725 وكالة مقابل 1702 وكالة عام 2021 أي بزيادة قدرها 23 وكالة كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول(03): تطور القطاع المصرفي المالي الجزائري في الفترة 2018–2022

	2018	2019	2020	2021	2022
أ)المصارف	1541	1567	1577	1604	1626
منها الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	44	49	53	58	69
البنوك العمومية	1160	1177	1188	1202	1226
منها الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية			1	2	10
البنوك الخاصة	381	390	389	402	400
منها الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	44	49	52	56	59
ب) المؤسسات المالية	92	91	96	98	99
المؤسسات المالية العمومية	76	75	79	80	81
المؤسسات المالية الخاصة	16	16	17	18	18
مجموع البنوك و المؤسسات المالية	1633	1658	1673	1702	1725

المصدر : بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2022 ، التطور الاقتصادي و النقدي سبتمبر 2023 ، ص 54 .

3–1مؤشرات صلابة القطاع المصرفي

- **رفع رأس المال الاحتياطي** : يعتبر رأس المال الدعامة الأولى في مجال تعزيز القاعدة المالية للقطاع المصرفي و الضمان بالنسبة للعملاء و المودعين ، لذلك وجوده بكمية كافية يكون حاجز ضد تعدد المخاطر وهذا ماينعكس على سلامة القطاع المصرفي،و حسب (**النظام 08–20 المؤرخ في 07 ديسمبر 2020**) الذي يعدل و يتمم النظام 03–18 ووفقا لهذا النظام يجب أن تمتلك البنوك عند تأسيسها رأس مال محرر كليا و نقدا يساوي على الأقل20 مليار دينار ، و ستة ملايير و خمسمائة مليون دينار جزائري بالنسبة للمؤسسات المالية .

❖ **ملاءة القطاع المصرفي:** يمكن قياس مستويات كفاية رأس المال من خلال نسبتين و هما:نسبة الملاءة الكلية و نسبة الملاءة القاعدية ، و تزايد الاهتمام بهاتين النسبتين من قبل البنوك والسلطات الإشرافية باعتبارهما مؤشرات لقياس قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المحتملة ،و لما لها من أهمية كبيرة على سلامة المراكز المالية للبنوك ،و قياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات و امتصاص الخسائر.

✓ **نسبة الملاءة الكلية** : حسب **النظام 14-01 المؤرخ في16 فبراير سنة 2014** تلزم البنوك و المؤسسات المالية برفع معامل أدنى للملاءة من 8% **في التعليمة 74-94 مع نهاية 1999 إلى 9.5 %** بين مجموع أموالها الخاصة القانونية من جهة ، ومجموع مخاطر القرض و المخاطر العملياتية و مخاطر السوق المرجحة (**النظام 14-11 ،المادة 01 ، 2014**) و يتم احتساب نسبة تغطية المخاطر في المعادلة التالية :

$$\text{نسبة الملاءة الكلية} = \frac{\text{رأس المال التنظيمي}}{\text{المخاطر المرجحة}} \geq 9.5\%$$

حسب **النظام 14-01 نلاحظ أن الزيادة في النسبة الإجمالية كانت 9.5٪، وليس 10.5٪، كما هو منصوص عليه في اتفاقية بازل III** ، .وفي الجدول الموالي تطور نسبة الملاءة الكلية لدى القطاع المصرفي الجزائري 2015-2022) .

الجدول(04) : تطور نسبة الملاءة الكلية لدى القطاع المصرفي الجزائري 2015-2022) .

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة الملاءة الكلية%	19.05	17.99	19.17	21.60	21.53

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على **تقرير بنك الجزائر ص 124**.

نلاحظ من الجدول السابق أن معدل الملاءة الكلية متوافق مع النسبة المطبقة دوليا وفق مقررات بازل III وهي 10.5 **%** ، و أيضا تفوق النسبة المحدد ة من بنك الجزائر حيث وصلت سنة 2021 إلى أعلا مستوياتها 22.3 % ما يدل على توفرها على أموال كافية وتمتع القطاع المصرفي الجزائري بملاءة مرتفعة تعزز قدرته على استيعاب الخسائر المحتملة .و كما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل(04): تطور نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي الجزائري 2015-2022) .

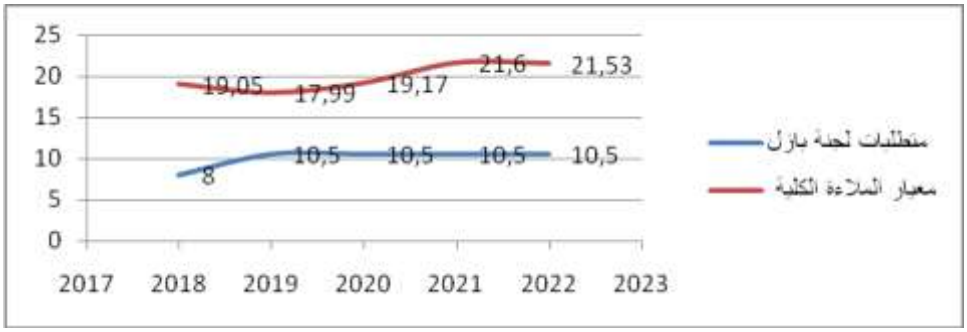

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول السابق .

مقارنة مع باقي الدول العربية تحتل البنوك الجزائرية ثاني أعلى نسبة كفاية رأس المال في سنة2022 بعد البنوك العراقية نسبة قدرها 21 %. (**الاستقرارالمالي، 2023، صفحة 68**)

✓**نسبة الملاءة القاعدية : بالنسبة للشريحة الأولى CET1** يجب أن يغطي كلا من مخاطر القرض و المخاطر العملياتية و مخاطر السوق المرجحة من جهة أخرى بواقع 7 % على الأقل . (**النظام 14–01 ، المادة 02، 2014**)

والجدول الموالي يوضح نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر أو ما يسمى بالملاءة القاعدية لدى القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2018–2022 كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول(05): نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر لدى القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة 2018–2022

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر CET1 %	14.98	14.26	15.38	17.72	17.74

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على **تقرير بنك الجزائر2022 ص 124** .

من الجدول نلاحظ أن معدل الشريحة الأولى لرأس المال أعلى من معدل كفاية رأس المال الذي حددته لجنة بازل وهذا يدل على الصلابة المالية ، وفيما يخص رأس المال الأعلى جودة (نسبة الأسهم العادية إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر **CET1**) فقد حقق القطاع المصرفي الجزائري أعلى نسبة قدرت بـ 17.2 % نهاية عام 2022 و هذا يدل على متانة القطاع المصرفي في تحمل الصدمات المحتملة (**الاستقرارالمالي، 2023، صفحة 68**).

❖ **مردودية المصارف** : تقاس بنسبتين هما العائد على رأس المال (ROE) ، العائد على الأصول (ROA)

الجدول(06): مؤشرات مردودية القطاع المصارف خلال الفترة 2018–2022

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
العائد على رأس المال (**ROE**) %	22.41	14.08	11.62	14.35	13.47
العائد على الأصول (**ROA**)%	2.42	1.51	1.43	1.72	1.38

المصدر : **بنك الجزائر ، التقرير السنوي 2022 ، التطور الاقتصادي و النقدي سبتمبر 2023 ، ص 54** .

من الجدول نلاحظ أن العائد على رأس المال (**ROE**) مستويات تجاوزت 13 % أي ما يعادل 14.35 %سنة2021 و13.47 % وهذا نتيجة الزيادة في الناتج المصرفي (قبل الضريبة) انتعاش بنسبة + 29.3 %بين نهاية عام 2020 و نهاية عام 2021 هذا ما يفسر تحسن النسبة بزيادة قدرها + 2.73 %سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 .

أما بالنسبة لنسبة العائد على الأصول **(ROA)** للقطاع المصرفي شهد انخفاض طفيف قدره 0.34 % سنة 2022 بنسبة قدرها 1.38 % مقابل 1.72 % سنة 2021 ز هذا نتيجة انخفاض الربح قبل الضريبة بنحو 3.8 %.

❖ **معامل الأموال الخاصة و الموارد الدائمة** : يتم حساب معامل الأموال الخاصة و الموارد الدائمة في 31 ديسمبر من كل سنة و يجب أن يساوي هذا المعامل على الأقل 60 % . (**النظام رقم 04–04 المادة 09**)

❖ **إدخال وسادة مضادة** : «**coussin contra -cyclique**» و تتمثل في السماح للمنظمين ا لوطنيين بوضع احتياطات لمواجهة التقلبات الدورية ، وهذا اعتمادًا على الظروف الاقتصادية المحلية و يجب تكوين هذا

وتتراوح هذه النسبة بين 0% إلى 2.5 % (**ATTAR & ATMANI, 2013, p. 17**) ، و هي نفسها نسبة رأس مال التحوط التي جاءت بها بازل III .

❖ **مؤشر السيولة** : مازال تطبيق نسب السيولة التي أقرتها اتفاقية بازل III جاري ، حيث لم تتمكن من تطبيق نسب السيولة ، إلا أنه وفقا للنظام رقم 11-4 المؤرخ في 24 ماي 2011 المادة 03 أنه يجب على البنوك أن تحترم نسبة بين مجموع الأصول المتوفرة و الممكن تحقيقها على المدى القصير والتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة و من جهة أخرى بين مجموع الاستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير و الالتزامات المقدمة، و تسمى هذه النسبة بالمعامل الأدنى للسيولة ، و على البنوك أن تقدم في كل وقت معامل سيولة يساوي على الأقل 100 % (**النظام رقم 11-04 ،المادة 03**) ، و حسب المادة 04 من النظام 11-04 يجب على البنوك أن تبلغ نهاية كل ثلاثي بنك الجزائر بمعامل الأدنى للسيولة للشهر الموالي ومعاملي الشهرين الأخيرين بالإضافة لمعامل السيولة المسمى معامل المراقبة لفترة ثلاثة أشهر الموالية لتاريخ الإقفال (**النظام 11-04 المادة04**) ،و يجب على البنوك و المؤسسات المالية تقييم منهجيات ووسائل للتقليل من مخاطر السيولة من خلال : (**نظام رقم 11-04 المادة 16**)

- امتلاك مخزون من الأصول ذات نوعية جيدة خالية من كل التزام و قابلة للتعبئة في كل وقت
- تنويع هيكلها للتمويل و الوصول لمصادر التمويل
- تحديد تدابير للتعبئة السريعة لمصادر التمويل التكميلية
- **التعليمة رقم 07-2011 المؤرخة في 21 ديسمبر2011** المتعلقة بمعامل السيولة العناصر التي تشكل بسط النسبة وكذا النسب المئوية التي تؤخذ من قيمتها بالإضافة إلى العناصر التي تشكل مقام النسبة و كذا النسب المئوية التي تمثل بها و النماذج المعتمدة في حسابها ، وإنشاء نظام لتحديد مخاطر السيولة وقياسها وتحليلها وإدارتها.

استعان البنك المركزي ببعض المؤشرات الصادرة عن صندوق النقد الدولي سنة 2006 والتي تدخل في إطار تقييم صلابة القطاع المصرفي وهما : (**أولاد زاوي و عباسي، 2019، صفحة 472**) نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ، نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل.

✓ **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول** : تعتبر من أهم النسب التي تقيس قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها بالاعتماد على أصول عالية الجودة و قابلة للتسييل بشكل أسرع من الأصول الأخرى والجدول الموالي يبين نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لدى القطاع المصرفي الجزائري للفترة (2018-2022) .

✓

الجدول(07): نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لدى القطاع المصرفي الجزائري للفترة (2018-2022) .

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
الأصول السائلة/إجمالي الأصول %	19.84	15.97	13.11	35.98	40.22

المصدر: بنك الجزائر ، التقرير السنوي2022 : التطور الاقتصادي و النقدي سبتمبر 2023 ، ص 67 .

نلاحظ من الجدول تراجع هذه النسبة خاصة سنة 2020 و هذا بعد أن ولدت أزمة كورونا ضغوطا على السيولة في نهاية 2020 ثم ارتفعت النسبة في نهاية عام 2021 لتصل إلى 35.74 % محققة أعلى نسبة خلال الفترة من (2018–2022) .

✓ **نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل :**

الجدول(08): نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل لدى القطاع المصرفي الجزائري للفترة (2018–2022) .

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
الأصول السائلة/ الخصوم قصيرة الأجل %	47.45	44.23	37.14	102.06	108.53

المصدر: بنك الجزائر ، التقرير السنوي2022 : التطور الاقتصادي و النقدي سبتمبر 2023 ، ص 67 .

تظهر وضعية القطاع المصرفي تغطية الأصول السائلة لأكثر من 108 % من الخصوم قصيرة الأجل عام 2022 بعدما بلغت 37.14 % عام 2020 ، لتتجاوز 102 % عام 2021 ويدل هذا الوضع على التحكم بالكامل في التوتر على سيولة القطاع المصرفي خلال سنتي 2021 و 2022 نتيجة الزيادة في الأصول السائلة .

3–2مؤشرات الربحية : وتشمل مؤشرين هما :

✓ **معدل العائد على الموجودات :** ويدل هذا المؤشر على كفاءة عملية منح الائتمان و هذا من خلال تحقيق عوائد و يساهم في تدفق الاستثمارات للقطاع المصرفي و الجدول الموالي يبين تطور معدل العائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013 – 2022)

الجدول(09): تطور معدل العائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2018 – 2022)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
معدل العائد على الموجودات%	2.4	1.5	1.03	1.4	1.7

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير الاستقرار المالي 2023 ص 76 .

نلاحظ من الجدول أن القطاع المصرفي الجزائري حقق معدلات موجبة بالرغم من تذبذب في النسب بين الارتفاع و الانخفاض ، حيث سجلت أعلى معدل سنة 2018 و أقل نسبة كانت سنة 2020 ويرجع ذلك إلى تأثر ربحية البنوك بسبب جائحة كورونا على سبيل المثال عدم قدرة العملاء على السداد ، زيادة المخصصات تجاه القروض المتعثرة ، تأجيل أقساط المقترضين ، فرض قيود على توزيع الأرباح و كذلك الإجراءات الاستثنائية حسب التعليمة 05-2020 المؤرخة في 06 أبريل 2020 المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية على البنوك و المؤسسات المالية .

❖ **معدل العائد على حقوق الملكية :** عندما يكون هذا المعدل ضمن مستويات موجبة جيدة على الأداء الجيد للبنوك و فاعليتها في إدارة رأسمالها الأمر الذي يعزز من قدرتها على مواجهة الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها مستقبلا و الجدول الموالي يوضح معدل العائد على حقوق الملكية (المساهمين) لدى القطاع المصرفي الجزائري للفترة (**2018–2022**)

الجدول(10): تطور معدل العائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2018 – 2022)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
معدل العائد على حقوق الملكية %	22.4	13.7	8.6	13.9	14.8

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير الاستقرار المالي 2023 ص 77.

نلاحظ من الجدول أن معدل العائد على حقوق الملكية للقطاع المصرفي الجزائري حقق مستويات جيدة ، حيث احتل المرتبة الثالثة عربيا عام 2022 بمعدل14.8 %، و قد تأثر هذا المعدل بأزمة جائحة فيروس كورونا المستجد عام 2020 حيث بلغت أدنى مستوياته بمعدل 8.6 % .

❖ **نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة** : تقوم البنوك بتكوين مخصصات إضافية بشكل تحوطي منذ اليوم الأول لمنح الائتمان حيث يؤخذ بالاعتبار البعد التنبؤي لتعثر الائتمان الأمر الذي يعزز من قدرة البنوك على مواجهة الائتمان خاصة بعد بدء العديد من الدول بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 09 (**IFRS9**) .وبشكل عام فإن انخفاض هذه النسبة قد يُعطي مؤشرا على عدم قدرة البنوك على مواجهة المخاطر الناجمة عن عدم الانتظام في سداد القروض (**الاستقرارالمالي، 2023، صفحة 72**) الجدول الموالي يوضح نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2018-2022)

الجدول(10): نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2013–2022)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة التغطية %	51	47	46.21	48.6	48.3

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير الاستقرار المالي 2023 ص 72.

نلاحظ أن النسبة شهدت انخفاض من سنة 2018 إلى أن وصلت إلى أدنى مستوياتها خلال سنة 2020 ثم بدأت في التحسن خلال سنتي 2021 و 2022 .

3-3الدور الرقابي على القطاع المصرفي الجزائري لتفعيل إدارة المخاطر المالية في ظل معايير بازل :

❖ **نظام التنقيط المصرفي (SNB)** :

في إطار الامتثال التدريجي لأحكام بازل III خاصة المعيار الثاني و تعزيز الإشراف المصرفي الفعال ، قام بنك الجزائر بتطوير طريقة رقابة ترتكز على المخاطر ، تعتمد هذه الطريقة على نظام تقييم على أساس المستندات و بعين المكان للوضعية المالية و الاحترازية للمصارف حسب طريقة **(CAMELS)** (**بنك الجزائر، 2018، صفحة 114**) و الهدف منها هو حثهم أكثر على التحكم في مخاطرهم ،يعتمد نظام التنقيط على تحليل البيانات المالية وإسناد تنقيط يتراوح من 01 إلى 05 ، حيث يمثل 1 أفضل تنقيط و 5 أسوأ تنقيط و يتطلب إجراء التحليل حساب المؤشرات التالية : كفاية رأس المال ، جودة الأصول ، الإدارة ، المردودية و السيولة .

يتوقع في إطار عصرنة وظيفة الإشراف الانتقال من نظام التنقيط المصرفي عن طريق الرقابة بعين المكان نحو جهاز من نوع **SREP** (**Supervisory Review and Evaluation Proess**) في أفق متوسط المدى 5 سنوات (**بنك الجزائر، 2020، صفحة 127**)

والجدول الموالي يوضح نتائج تطبيقه على مجموعة من المصارف و المؤسسات المالية

الجدول(11): نتائج الرقابة الشاملة باستخدام التنقيط المصرفي SNB لسنتي 2018 و 2019 .

السنة	المؤسسة التي خضعت للرقابة	نتائج الدراسة حسب مؤشرات التنقيط المصرفي			
		نوعية الأصول و الأموال الخاصة	**الإدارة**	**المردودية**	**السيولة**
2018	**مصرفين خاصين و3 مؤسسات مالية**	– إحدى المؤسسات بالرغم من إن نسبة الملاءة مرتفعة و أعلى من المعيار التنظيمي إلا أن نمو أموالها الخاصة غير متناسب مع نمو أصولها – فيما يتعلق بجودة الأصول اتضح أن بعض المؤسسات التي تمت رقابتها اتضح أن إدارة ومراقبة خطر القرض تحمل نقائص في مجال تصنيف القرض خاصة وجود مستفيدين لهم حالات عدم سداد – إدارة محفظة القرض مابين المصارف تتميز بغياب خريطة للمخاطر . – في بعض المؤسسات عدم وجود آلية إنذار في حالة التقصير عن الدفع و عدم التكفل بالشق المتعلق بتصنيف و تشكيل المؤونة عن المستحقات .	–مايتعلق بالرقابة الداخلية وجود نقائص تتعلق بعدم وجود خريطة للمخاطر على مستوى مؤسستين	–أظهر تحليل المردودية بعض النقائص في هيكلة ومؤشرات هذا الجانب باستثناء مؤسسة واحدة سجلت نموا من الفوائد على معاملات التأجير	–تسجيل نسب سيولة أعلى بكثير من المعايير التنظيمية –غياب إستراتيجية في مجال تسيير خطر السيولة –غياب خريطة المخاطر وخطة لمعالجة الحالات الطارئة . – غياب سياسات و إجراءات ذات الصلة بالمخاطر – ضعف الرقابة الدائمة في تغطية خطر السيولة ونقص اختبارات القدرة على تحمل الضغط
2019	**04 مصارف خاصة**	–وجود مستويات معتبرة من الأموال الخاصة – نسبة الملاءة تفوق المتطلبات التنظيمية أي كفاية مستوى تغطية المخاطر المعرضة لها –لوحظ على مستوى مصرفين وجود نقاط ضعف في تصنيف القروض ، و التسيير ، وقياس و تقييم المخاطر لوحظ على مستوى مصرفين أنهما لا يحتويان على نظام داخلي لتقييم و كفاية رأس المال .	–في أحد المصارف لم يدرس مجلس الإدارة خلال سنوات 2016و2017و 2018 التقارير السنوية الخاصة بالرقابة الداخلية و مراقبة المخاطر – نظام الرقابة الداخلية لم تشمله عمليات التدقيق خلال 3سنوات الأخيرة	–سجلت المصارف مستويات عالية من المردودية – وجود نقائص في تنظيم الهياكل المكلفة بمتابعتها .	– سجل مصرفان في نهاية سنة 2019 فائض في الخزينة ونسب سيولة تنظيمية جيدة .أما المصرفان الآخران نقص في السيولة

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر لسنتي 2018 ، 2019 .

❖ .**اختبارات الضغط (التحمل) ونتائجها على مستوى القطاع المصرفي الجزائري** : في إطار عصرنة عملية الإشراف لمطابقتها مع المعيار الثاني من معايير بازل III قام بنك الجزائر بوضع نموذج متكامل لقياس القدرة على تحمل الضغوط يدعى **finanial projection model (FPM)** حيث يسمح بتقييم صلابة المؤسسة المصرفية وقدرتها على مقاومة الصدمات ، ويتم تفصيل هذا السيناريو إلى سيناريوهات فرعية مختلفة مطبقة على جميع المؤسسات التي تشكل النظام (تدهور نوعية المحفظات و الضمانات ، هروب الودائع ، تغيرات على مستوى التنظيم أو السياسة النقدية) كما يسمح (**بنك الجزائر،، 2018، صفحة 115**) .

كما أشرنا سابقا حول أهمية اختبارات الضغط في إدارة المخاطر ، وهناك عدة أنواع من اختبارات الضغط منها المرتبطة بمخاطر الائتمان ، مخاطر السوق ، مخاطر أسعار الفائدة ، مخاطر السيولة و مخاطر انتقال العدوى المباشرة داخل القطاع المصرفي . (**الاستقرارالمالي، 2023، الصفحات 109–110**).

قام فريق الاستقرار المالي التابع لصندوق النقد العربي إجراء مجموعة من اختبارات الضغط على القطاع المصرفي لمجموعة من الدول العربية منها الجزائر و في الجدول الموالي سنوضح اختبار الضغط لمخاطر الائتمان السيادية في ظل التداعيات السلبية للأزمة الروسية الأوكرانية .

الجدول(12) : السيناريوهات المستخدمة في اختبار الضغط لمخاطر الائتمان السيادية

السيناريو	الافتراض
السيناريو الأساسي	افتراض إخفاق نسبة من القروض العاملة بمحفظة ائتمان القطاع الحكومي بنسبة 5 % .
السيناريو متوسط الحدة	افتراض إخفاق نسبة من القروض العاملة بمحفظة ائتمان القطاع الحكومي بنسبة 10%
السيناريو الأكثر حدة	افتراض إخفاق نسبة من القروض العاملة بمحفظة ائتمان القطاع الحكومي بنسبة15 %

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير الاستقرار المالي ص147

الجدول(13) : نتائج اختبارات الضغط لمخاطر الائتمان السيادية الخاصة بمحفظة ائتمان القطاع الحكومي بالقطاع المصرفي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 .

النسبة بعد السيناريو الأكثر حدة	النسبة بعد السيناريو متوسط الحدة	النسبة بعد السيناريو الأساسي	النسبة الفعلية
% 21.0	%21.0	%21.1	%21.2

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير الاستقرار المالي ص147.

و قد أظهرت نتائج الاختبار مستويات جيدة لمعدل كفاية رأس المال وذلك وفق السيناريوهات الثلاث و كذلك النسبة الفعلية في ديسمبر2022 حيث كانت كل النسب تفوق النسبة المقررة وفق بازل III(10.5 %) ، وهذا من أجل التحقق من قدرة البنوك الجزائرية على مواجهة هذا النوع من المخاطر مع الاحتفاظ بمؤشرات سلامة مالية جيدة ، كما يجدر الإشارة إلى أنه بناءا على اختبارات الضغط يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة كتعزيز الإجراءات الوقائية و الإستباقية بعد تحديد المخاطر النظامية بهدف ضمان الاستقرار المالي ، و كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل(05): نتائج اختبارات الضغط لمخاطر الائتمان السيادية الخاصة بمحفظة ائتمان القطاع الحكومي بالقطاع المصرفي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق .

❖ **الرقابة على أساس المستندات** : تسهر مديرية الرقابة من خلال مراقبة المستندات السهر على احترام المعايير الاحترازية المنظمة للنشاط المصرفي ، و اكتشاف المخالفات ومواطن الضعف من الجانب المالي في وضعيات المصارف و المؤسسات الخاضعة للرقابة ، وتتولى إحالة تقارير للجنة المصرفية المخول لها اتخاذ قرارات لتصحيح الوضع و الجدول التالي يوضح حالات عدم الامتثال لقواعد الملاءة و السيولة لسنتي 2018و2019

الجدول(14): حالات عدم الامتثال لقواعد الملاءة و السيولة لسنتي 2018و2019

المؤشر	وتيرة التصريحات	سنة 2018		سنة 2019	
		عدد المؤسسات المخالفة	مجموع المخالفات	عدد المؤسسات المخالفة	مجموع المخالفات
معامل الملاءة	ثلاثية	00	00	00	00
معامل الأموال الخاصة القاعدية	ثلاثية	00	00	00	00
وسادة الأمان	ثلاثية	مصرف واحد	03	مصرف واحد	04
نسبة 25 %من الأموال القانونية	ثلاثية	03 مصارف	12	06 مصارف	20
معامل الأموال الخاصة و الموارد الدائمة	سنوية	02 مصارف	02	04 مصارف	04
معامل السيولة	ثلاثية	08 مصارف	18	7 مصارف	22

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنتي 2018، 2019 ، ص 120 و ص 124 على التوالي .

من الجدول نلاحظ بأن المؤسسات محل الدراسة ليس لديها حالات عدم الامتثال فيما يخص نسبة الملاءة الإجمالية و نسبة ملاءة الأموال القاعدية خلال السنتين ، أما بالنسبة لوسادة الأمان فيوجد مصرف واحد خلال السنتين غير قادر على توفير أموال إضافية لتغطية متطلبات وسادة الأمان ،كذلك معامل الأموال الخاصة و الموارد الدائمة سجل عدم امتثال خلال السنتين بانخفاض المعامل إلى أقل من الحد الأدنى 60 % ، أما حالات عدم الامتثال للحد الأدنى لمعامل السيولة(100 %) و لنسب تقسيم

المخاطر تشكل المخالفات الأكثر معاينة خلال السنتين ، حيث بلغت خلال سنة 2018 19.35 % و 29.03 % على التوالي ، 32.35 % و 29.41 % لسنة 2019 على التوالي .

الخاتمة :

تم إنشاء اتفاقية بازل لتوفير إطار لإدارة المخاطر المالية و هذا كضمان لحماية القطاع المصرفي و المالي من الضغوط المالية التي تواجهها من خلال إنشاء حاجز لرأس المال تكون قدرته الاحتياطية أعلى من الحد الأدنى لرأس المال ، وهذا للمساعدة في تقليل المخاطر النظامية التي قد تواجه البنك

و من **النتائج** المتوصل لها في الدراسة مايلي :

- الهدف من معايير بازل III هو ضمان إدارة فعالة للمخاطر المالية ؛
- يمثل تنفيذ اتفاق بازل III أهم سلسلة من الخطوات والتحديات في إدارة المخاطر المالية ؛
- تم إدخال مفهوم الإشراف (**supervision**) في إتفاقية بازل III الذي يساعد على الرصد و الإبلاغ لمختلف أنواع المخاطر التي يمكن أن تواجهها المصارف ؛
- إصدار معايير تهدف إلى تقليل المخاطر النظامية للعمليات التي تتم عبر الحدود ؛
- الزيادة في متطلبات رأس المال يساعد في التغلب على المخاطر المحتملة ؛
- رفع جودة قاعدة رأس المال يساعد على استيعاب الخسائر بشكل أفضل حيث بالنسبة : رأس المال الأساسي **Tier1** يمكن استخدام الأسهم العادية لشطب الخسائر و تتضمن الأسهم العادية أما رأس المال التكميلي **Tier2** يبلغ الحد يضم الأرباح المحتفظ بها إضافة للأدوات المالية المستحدثة و الديون التي يبلغ الحدالأدنى للاستحقاق 5 سنوات ؛
- تم استحداث معايير بازل الثالثة بهدف تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية من خلال خمسة محاور رئيسية تمثلت في : تحسين نوعية و بنية و شفافية قاعدة رأس مال البنوك ، تغطية مخاطر الجهات المقترضة الناشئة عن العمليات في المشتقات المالية إدراج نسبة جديدة و هي الرفع المالي التي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في القطاع المصرفي ، الحيلولة دون إتباع البنوك سياسات إقراض تزيد من التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية والامتناع عن الإقراض في فترة الركود بالإضافة إلى متطلبات السيولة؛
- أدخلت معايير بازلIII تعديلات في شكل رأس مال التحوط لمواجهة التقلبات الدورية، وهو رأس مال احتياطي يتجاوز الحد الأدنى من متطلبات رأس المال ؛ وهذا بدوره يمكن أن يساعد في الحد بدرجة كبيرة من المخاطر المالية التي يمكن أن تشهدها المصارف لولا ذلك؛
- معايير بازل III تم استحداثها سنة 2010 ، و تم التطبيق الفعلي من البنوك المركزية سنة 2013 ، جاءت لتعزيز مرونة القطاع المصرفي و القضاء على نقاط الضعف التي ظهرت في معايير بازل II و أدت إلى حدوث الأزمة المالية العالمية ؛ و جاءت استجابة لثلاثة عناصر شهدتها الأزمة المالية العالمية وهي : نقص رأس المال ، الإفراط في الاستدانة ،نقص السيولة وهذا ما يؤكد **صحة الفرضية الأولى** .

- من خلال مؤشرات صلابة القطاع المصرفي الجزائري التي تؤكد سلامة القطاع المصرفي من خلال نتائج فترة الدراسة و هذا بسبب الامتثال للنظم الاحترازية التي تتوافق نسبيا مع معايير بازل حيث تطبيق نسب السيولة التي أقرتها اتفاقية بازل III جاري العمل بها (لم تطبق بعد) ، مع تسجيل حالات عدم احترام معدلات تقسيم المخاطر و الحد الأدنى لمعامل السيولة (100 %) وهذا مايؤكد **صحة الفرضية الثانية** .
- قام بنك الجزائر بإصدار أنظمة و تعليمات كما تم التطرق إليها سابقا لمتابعة تطور الوضعية المالية و الاحترازية للمصارف و المؤسسات المالية ،ومواصلة عصرنة مهام الإشراف لإرساء عملية إشراف احترازي مطابق لمعايير بازل ، من خلال تبني نظام التنقيط المصرفي (**SYNOBA**) المستوحى من منهجية (**CAMELS**) ، ومن المتوقع أن يتم تطوير **(SYNOBA)** نحو نظام من نوع **SREP (Supervisory Review Process)** على مدى متوسط 5 سنوات وهذا ما يؤكد **صحة الفرضية الثالثة**.

توصيات الدراسة

على ضوء دراستنا و النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض التوصيات كمايلي :

- اهتمام السلطات الرقابية بمؤشرات السلامة المالية لما لها من أهمية كبيرة على سلامة البنوك ؛
- متطلبات رأس المال و السيولة وفق معايير بازل III أداتين هامتين لتعزيز قدرة البنوك على تحمل الصدمات و المخاطر المالية المرتفعة التي يمكن أن تتعرض لها و بالتالي يجب على القطاع المصرفي الجزائري تطبيقها؛
- تبني القطاع المصرفي الجزائري سياسات احترازية أكثر للمساهمة في تحقيق استقراره المالي ؛
- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية بالبنوك و إدارة المخاطر ؛
- الأخذ بتجارب الدول العربية الرائدة في تطبيق بازل III من أبرزها مؤسسة النقد السعودي ؛
- نشر الوعي في البنوك بأهمية مقررات بازل لضمان سلامة و استقرار القطاع المصرفي ؛
- إصدار لوائح تلزم البنوك المركزية بزيادة التركيز على الإدارة الفعالة للأزمات ووضع حلول و تدابير لمواجهتها ، وهذا من أجل تقليل احتمالات الفشل و التعثر المالي في القطاع المصرفي؛
- تفعيل إدارة المخاطر المالية على مستوى البنوك من خلال تحديد المخاطر النظامية وتحليلها بشكل استباقي؛
- ينبغي لكل مصرف أن ينفذ على مستواه إستراتيجية محددة جيداً لإدارة المخاطر، مما يزيد من احتمالات تنفيذ معايير بازل على نحو جيد؛

آفاق الدراسة :

تحديث إطار اتفاقيات بازل وفق التغيرات المالية العالمية ، و هذا بالأخذ في عين الاعتبار التحديات العالمية الحديثة لإدارة المخاطر المالية كالمخاطر الناجمة عن الذكاء الاصطناعي ، مخاطر الأمن السيبراني و المخاطر البيئية و الاجتماعية و الحوكمة و مخاطر الاستدامة ؛

المراجع باللغة العربية

❖ الكتب

- ✓ خالد وهيب الراوي. (2009). *إدارة المخاطر المالية* . عمان، الأردن : دار المسيرة للنشر و التوزيع.
- ✓ صادق راشد الشمري. (2013). *إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية و أثرها في الاداء المالي للمصارف التجارية*. عمان – الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.
- ✓ طارق حماد عبد العال. (2003). *إدارة المخاطر*. الإسكندرية: الدار الجامعية .

❖ قائمة الأطروحات و الرسائل الجامعية

- ✓ الويزة أوصغير. (27 جوان, 2018). دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل و آثارها على البنوك التجارية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجار ية و علوم التسيير ، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- ✓ خديجة سعيدي. (2017). إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل –دراسة حالة البنوك الإسلامية –(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، تلمسان : جامعة ابي بكر بلقايد.
- ✓ سارة طبيب. (2017). دور إدارة المخاطر المالية في حماية المؤسسة الاقتصادية من الفشل المالي (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، الجزائر العاصمة: جامعة الجزائر 03.
- ✓ نسيمة بروال. (2011). استراتيجية ادارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية (رسالة ماجستير). أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير: جامعة العربي ين مهيدي.
- ✓ نسيمة جيدال. (2023). النظام المصرفي الجزائري أمام توصيات لجنة بازل 3 الواقع و الآفاق (أطروحة دكتوراه) . كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- ✓ نشأت حكمت عليوي. (2019). أثر الرفع المالي على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي رسالة ماجستر في المحاسبة . كلية الأعمال، عمان – الأردن: جامعة الشرق الأوسط.

❖ المقالات و الدوريات

- ✓ صليحة بن طلحة، و بوعلام معوشي. (2015). دور معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر. *مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة* (31)، 139-159.
- ✓ عبد الرحمان أولاد زاوي، و طلال عباسي. (12, 2019). واقع صلابة و سلامة الجهاز المصرفي. مجلة الدراسات المالية ، المحاسبية و الإدارية ، 06 (03)، الصفحات 463-483.
- ✓ كلثوم حميدي. (جانفي, 2019). الإطار الجديد لاتفاق بازل 3 و دوره في تعزيز آليات الرقابة المصرفية و تحقيق السلامة المصرفية العالمية. مجلة البحوث و الدراسات العلمية (13)، الصفحات 9-25.
- ✓ محمد رضا بوسنة. (جوان, 2013). الأزمة المالية العالمية و معيار بازل 3. أبحاث إقتصادية و إدارية (13)، الصفحات 127-147.

- ✓ محمد شهيدي، و شروق حدوش. (الفصل الرابع 2016). المصارف العربية و اتفاقيات بازل – الواقع و التحديات –. (اتحاد المصارف العربية، المحرر) النشرة المصرفية العربية ، الصفحات 21–46.
- ✓ محمد معاريف، و مختارية شيخي، زناقي بشير،(مارس, 2019). الحوكمة و دورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك. مجلة التكامل الاقتصادي ، 07 (01)، الصفحات 30–43.
- ✓ نشرة نوعية إضاءات. (2012). اتفاقية بازل الثالثة. معهد الدراسات المصرفية ،الكويت 05 (05).
- ✓ هبة عبدالمنعم. (2019). إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل 3 في الدول العربية. صندوق النقد العربي.

❖ **القوانين و الأنظمة**

- ✓ النظام رقم 04–04 المؤرخ في (19 جويلية 2004) المتضمن النسبة المسماة معامل الأموال الخاصة و الموارد الدائمة
- ✓ النظام رقم 11–04 ،المؤرخ في. (24 ماي , 2011).المتضمن تعريف و قياس وتسيير ورقابة خطر السيولة .
- ✓ النظام 14–01 ، المؤرخ في . (16 02, 2014).المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية
- ✓ النظام 08–20 المؤرخ في 07 ديسمبر سنة 2020 يعدل و يتمم النظام رقم 2018–03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال البنوك و المؤسسات المالية العاملة في الجزائر.

❖ **التقارير**

- ✓ التقرير السنوي لبنك الجزائر : 2018 ، 2020 ، 2022
- ✓ تقرير الاستقرارالمالي. (2023). تقرير الاستقرار المالي. صندوق النقد العربي .

المراجع باللغة الأجنبية

- ✓ A Bachir ،M Khan ،M Sajid و، S Sorooshian .(2023) .Basel accord capital regulations and financial risk management: Empirical evidence from Pakistan's .*Accounting 09* ، (01)، 1-8.
- ✓ El ATTAR, A. E., & ATMANI, M. A. (2013, juin). L'impact des accords de Bâle III sur les Banques Islamiques, *Dossiers De Recherches En Économie Et Gestion*, *2*(1), 13–36. https://doi.org/10.34874/IMIST.PRSM/doreg-v2i1.15346
- ✓ Frédéric VISNOVSKY .(2017) .Bâle 1, 2, 3 … de quoi s'agit-il ? ACPR Banque de France ،*Séminaire national des professeurs deBTS Banque Conseiller de Clientèle .* Grenoble,France. Récupéré sur :

https://acpr.banque-france.fr/sites/default/files/medias/documents/20170125-bale.pdf

- ✓ Lei, L., & Yuan, Y. (2021). Financial risk management based on Basel III. *Financial Engineering and Risk Management , 04*, pp. 65-69.

- ✓ Odoya, S, F., Omwono, G. A., & Okinyi, N. o. (2014, May). An Analysis of the Role of Internal Audit in implementing Risk Management -a Study of State Corporations in Kenya. *International Journal Business and Social Sience , 05* (06), pp. 169-176.

- ✓ Siskos, D. V. ((2019). *What Is the Role of Basel III in Creating Sufficient Risk Management in BankingSector?.* Récupéré sur :

https://commons.erau.edu/publication/1316?utm_source=commons.erau.edu%2Fpublication%2F1316&utm_medium=PDF&utm_campaign=PDFCoverPages

✓ Woods, M., & Dowd, K. (2008). Financial Risk Management forManagement Accountants. canada: Society of Management Accountants of Canada (CMA Canada), the American Institute of Certified Public Accountants, Inc. (AICPA) and The Chartered Institute of Management Accountants (CIMA).